من دروس المجالس التمثيلية في العهد الملكي

د. ثائر كريم

شكلت المجالس التمثيلية مكونا رئيسيا من مكونات الكيان العراقي الجديد بعد تأسيسه عام ١٩٢١, بيد ان اغلبية من كتب عنها، خصوصا بعد انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨، وضعها في خانة المظاهر المزيفة للممارسة الديمقراطية في ذلك العهد. أهذا هو حكم الادانة الفاصل عن هذه المجالس ام ان فيها دلالات عميقة لنا فيها عبر معاصرة؟.

كان الدخول في مجلسي الاعيان والنواب يعني بالنسبة للملك والنخبة الاستراتيجية المحيطة به وايضا بالنسبة للبريطانيين اولا وقبل كل شيء توفير فسحة مناسبة لتمثيل المكونات المحلية وبالذات القبائل والعشائر. كان القصد ضمان انخراط اكبر عدد ممكن من الزعماء المحليين في سياقات الاندماج بالكيان الجديد. اما بالنسبة لهؤلاء الزعماء فانها كانت، اولا وقبل كل شيء مصدر شرعية ايضا. يعلن حامل بطاقة دخول المجلسين عن اكتسابه مكانة سياسية ذات هيبة محددة، فهو قريب من مراكز القرارات المركزية السياسية الحاسمة، كما وفر الدخول في المجلسين مصدرا ثابتا للدخل والمنافع الاقتصادية المختلفة.

ولعل انخراط عدد اكبر من الساسة الشيعة في السياسات العراقية، في الوزرات والمجالس النيابية والاجهزة الادارية، يعبر عن احد تجليات نمو هوية عراقية جديدة، ففي السنوات الاخيرة من حياة الدولة الملكية انحدر اكثر من نصف المسؤولين من اصل شيعي او كردي. كان مثل هذا الامر في عداد المستحيلات قبل بضعة عقود. وفي غضون عقدين منذ تأسيس الكيان الجديد ارتفع الى رئاسة الوزارة اربعة أشخاص من اصل شيعي، اضافة الى اثنين من اصل كردي.

ورغم ان وتائر اندماج النخب الكردية اتسمت بتباطؤ وتعقد منذ البدء قياسا الى وتائر اندماج النخب الشيعية فان المصالح الاقتصادية الكبرى التي كان يجنيها رؤساء العشائر والقبائل وسواهم من ملكياتهم الزراعية والحيوانية كانت تخفف تماما من أي احتكاكات عنفية بين المناطق الكردية والمركز السياسي. وفي الحقيقة فان الاكراد وبعد فترة قصيرة من تأسيس الكيان الجديد لم يرفعوا إلا جدول اعمال متناغما كليا مع روح الهوية العراقية وفي اطار الدولة الوطنية. وفيما عدا تكوين احزاب سياسية كردية وخصوصا اثناء الاربعينيات وحركة البرزاني الثانية بين ١٩٤٥-١٩٤٦ فان فترة ١٩٣٥-١٩٥٨ لم تكشف عن حركات محلية كردية عنفية منابذة للمركزية الجديدة.

ان النقد اللاذع، واحيانا غير العادل الذي وجهه كثيرون للمجالس التمثيلية في العراق والتركيز فقط على اعتبارها مؤسسات شكلية فحسب يؤدي الى غمط معناها العميق في العراق. يتمثل هذا المعنى، بتقديري، بان تلك المجالس كانت خطوة ضرورية ، جديدة كليا، على طريق التعددية الحزبية والسياسية في أطار خلق دولة نيابية ودستورية.

ثمة أعتباران اساسيان لذلك. الاعتبار الاول هو ان تاريخ هذه البلاد برمته لم يعرف مثل هكذا مؤسسات وطنية تتجلى فيها قوة المكونات المحلية المتباينة عن قوة السلطة السياسية.

الاعتبار الثاني ان المجلسين، النواب والاعيان، كانا ذا تاثير واضح صريح على عمل السلطة السياسية بوزاراتها المتعاقبة. ويمكن ان نستمد معنى معيناً حتى مساعي ومحاولات الغاء مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة له كل مرة تقوم فيها وزارة جديدة.فرغم الثمن الايديولوجي الباهض الذي دفعه نظام الحكم بسبب هذه الممارسات المضرة وأثرها السيىء على سيرورة تعزيز اسس التعددية الفعلية الا انها كانت مؤشراً على ان المجلسين كانا يتمتعان حقا بدور مرجعي دقيق الاهمية واحيانا بدور تشريعي.

عكست تلك المجالس التمثيلية بدايات نظام الدعم البرلماني للحكومة، وهو النظام الذي يشكل الاساس لقيام نمط الحكومة المنتخبة حزبياً وبرلمانياً. والمعنى العميق هنا الذي يتناساه كثيرون هو ان السلطة المركزية اضحت ملزمة بالاعتراف بوجود قوى اجتماعية سياسية تقوم خارجها ، قوى المجتمع المدني. لذا فقد صار المجلس التمثيلي في العهد الملكي منبرا شرعيا فرضت فيه المكونات المحلية وجودها ومطالبها. وجوداً معترفاً به من قبل السلطة السياسية وقائماً في صلب شرعية الدولة. لقد كان هذا تطورا جديدا على صعيد العلاقات الاندماجية بين المركز والمحيطات لم يحصل سابقا على امتداد تاريخ المركزيات السابقة في العراق.

بيد ان المعنى العميق الاهمية للمؤسسات النيابية والدستورية كان مقيدا ومثقلا بالمضمون الاجتماعي للقوى السياسية السائدة. فلا يخفى ان اكثر من ثلث اعضاء مجلس النواب، مثلا، كان يتكون من الشيوخ والاغوات الذين تزايدت سطوتهم المالية والسياسية إبان الثلاثينيات والاربعينيات خصوصا. وغالبا ما استثمرت هذه الطبقة المتنوعة، الكثير من مزايا وضعها التمثيلي لتوسيع قاعدة منافعها الشخصية وشبكة علاقاتها الزبائنية بدون ان تشعر بضغط الحاجة لأدلجة مصالحها في برامج ومبادىء وتوسع قاعدتها الاجتماعية وفقا لذلك. كما انها عرقلت في احيان كثير تطبيق مشاريع تحديثية حقيقية وظلت تدافع عن مصالحها التقليدية وحدها. اضافة لذلك، فان جل القوى السياسية التي انخرطت في المجالس التمثيلية لم تفعل الكثير في النزول الى الشارع العراقي وتفعيل دور الناس في الحياة السياسية للبلاد. لقد كان جلها حبيس صالات النخب ودوائر السلطة الفوقية. وفي هذا عبرة عميقة لمن يريد النزول إلى حلبة التمثيل السياسي الان.

هذا صحيح تماماً. ولكن صحيح ايضا ان المجالس التمثيلية كان تحمل اكثر من وجود شكلي بل. كانت تعبر عن حقيقة اخرى ايضا. فالعهد الملكي عبرعن فترة انتقالية من نظام سياسي تقليدي او من عصر اللانظام السياسي الى عصر الحداثة السياسية و نوع من الديمقراطية الاولية. فهل سيعمل ممثلو الشعب الآن في عصر ما بعد صدام حسين على تسهيل انتقال البلاد لديمقراطية حقيقية؟

ما مصلحة العرب من هزيمة الإرهاب في العراق ؟

شاكر النابلسي

كتب المفكر القطري المستنير عبد الحميد الانصاري في "الراية" (٢٠٠٤/١٠/٤) مقالاً عقلانياً هادئا وشجاعاً تحت عنوان (هزيمة الارهاب في العراق مصلحة خليجية أولا) شرح فيه كيف أن هزيمة الارهاب في العراق هي بالدرجة الأولى لمصلحة دول وشعوب الخليج.

-١-

وقال إن امريكا إذا استطاعت القضاء على الارهاب في العراق فهذا يعني أن تنعم دول وشعوب الخليج بالهدوء والاستقرار وتنصرف إلى البناء. وقال المفكر الانصاري بشجاعة نادرة: " ولأن الله أراد أن يستجيب لدعاء أهل العراق فسلط على هذا النظام من دك أركانه فتهاوى في غمضة عين وانكشف زيف التحدي. وكان ذلك عملاً أخلاقياً رائعاً يحق لكل من ساهم فيه أن يفخر به".

-٢-

وقبل أن أشرح ما هي مصلحة العرب في القضاء على الارهاب في العراق، فإنه من باب الأمانة الفكرية السياسية أن أشرح مصلحة أمريكا والغرب بالدرجة الأولى أيضاً من القضاء على الارهاب في العراق، بل وغزو العراق الذي لا اعتبره أيضاً احتلالاً ولا استغلالاً، ولكني اعتبره "إحلالاً Supplantism" كما عبّرتُ عنه في مقال سابق قبل شهور. وهو يعني في القاموس: "أن تقوم دولة بغزو دولة أخرى لإحلال نظام عادل وديمقراطي محل نظام طاغ وبالقوة". وهي من الحالات النادرة جداً في التاريخ السياسي الانساني كله، ولا تتم بدوافع انسانية محضة، بقدر ما تتم تلبية لمصالح سياسية أو اقتصادية.. الخ.

لأمريكا اسبابها ومصالحها في العراق ومنطقة الخليج التي تجعلها تفعل في العراق ما فعلته، منها:

إن أمريكا التي صرفت حتى الآن ٢٠٠ مليار دولار من جيب دافع الضرائب ومن عرق الشعب الأمريكي على غزوها للعراق، وسوف تصرف المزيد في المستقبل القريب، وفقدت أكثر من ألف جندي من أبنائها، وتعرض بعض ابنائها للذبح والسلخ كذبح النعاج وسلخ الشياه، وفقدت الكثير من سمعتها في الداخل والخارج كدولة تحمي الحريات في العالم، وتدعم استحقاقات الديمقراطية، وربما يضحي رئيسها بمستقبله السياسي ومعه فريق ادارته فلا ينجح في الانتخابات الرئاسية القادمة.. كل هذه التضحيات لم تكن من أجل سواد عيون الشعب العراقي، ولا حباً فقط في أن تسود النظم الديمقراطية في العالم العربي، وأولها في العراق. ولو كان العراق يزرع بصلا أو جزراً فقط وحكمها طاغية أشد طغياناً من صدام لما حركت امريكا ساكناً، ولما خسرت سنتاً واحداً في العراق، ولتركت العراقيين لمصيرهم الأسود المحتوم بفعل الحكم الاستبدادي الطاغي الذي كان قائماً. وما دفع امريكا لأن تفعل ما فعلته في العراق هو البترول، ولا شيء غير البترول، عصب الصناعة والتقدم الاقتصادي الأمريكي والغربي. حسناً ما دام البترول هو السبب. المهم النتيجة. ونحمد الله أن وجود البترول كان سبباً في ما حدث. وإن هذا البترول المبارك كان سبباً لأن يتحرر العراق، كما كان سبباً لأن تتحرر الكويت، ويُصد عدوان صدام عن السعودية. (إنا مكّنا له في الأرض وآتيناه من كل شيء سببا) (الكهف:٨٤).

أن أمريكا والغرب معها عموماً يريد منطقة الشرق الأوسط بحيرة هادئة وساكنة، تنعم بالاستقرار والهدوء حتى يتمكن من تنفيذ مصالحه الاقتصادية بالدرجة الأولى في المنطقة. فالشرق الأوسط سوق تجارية واستهلاكية كبيرة. وعندما وقفت أمريكا أثناء الحرب الباردة إلى جانب الدول المحافظة في المنطقة وهي دول الخليج بالدرجة الأولى أمام وقوف الاتحاد السوفياتي إلى جانب الدول الديكتاتورية الجمهورية في العالم العربي، كان ذلك لا حباً في هذه الدول، ولكن لأن هذه الدول هي التي تملك النسبة الكبرى من مخزون البترول في العالم. والوقوف إلى جانبها وحمايتها من أي عدون داخلي أو خارجي يعني حماية منابع البترول وأمنها، واستمرار دوران العجلة الاقتصادية على الوجه الأكمل في أمريكا والغرب عموماً. فلا الدين ولا القومية ولا القيم ولا العادات ولا التقاليد ولا مناهج التعليم ولا كل ما يقال يمكن أن يسبب الصدام بين الشرق والغرب عموماً بقدر ما يسببه احساس امريكا والغرب بأن أكبر مصادر الطاقة في العالم مهدد بالارهاب ومن قبل الأصولية القومية والدينية على السواء، وفي أي مكان في العالم. ولعل هذا الإحساس قد تعاظم عندما غزا صدام حسين الكويت ١٩٩٠ واعتدى على السعودية، وتبين لأمريكا والغرب أن الرجل لا ينوي خيراً، وأن له أطماعاً في المنطقة وأنه مهدد للاستقرار في المنطقة ومعكر لصفو البحيرة الخليجية الوادعة، وبالتالي مهدد لمصالح أمريكا والغرب. وكانت أمريكا تبحث عن سبب وجيه أو غير وجيه للتخلص من بؤرة الشر ومهدد الاستقرار في الخليج، وليس غير صدام كما بدا للقاصي والداني، ولكل ذي بصر وبصيرة. ومن ينكر على أمريكا أو الغرب عموماً حقهم في حماية مصالحهم في أي مكان من العالم فهو يجانب الصواب. إن الديمقراطية والعولمة والأسواق الحرة والتزام كل دولة من دول المنطقة بحدودها، وعدم الإخلال بالنظام العالمي وبالسلم العالمي الذي يعتبر الآن وحدة واحدة أمام مسؤولية دولة واحدة، والتي تتمنى أمريكا أن تراه يوماً في العالم العربي وفي منطقة الخليج على وجه الخصوص هو جزء كبير من العناية السياسية الأمريكية والغربية. فمع انتهاء الحرب الباردة ومع القضاء على المعسكر الاشتراكي في العالم أصبح العالم من قريب أو بعيد مضطراً للانضمام للرأسمالية الغربية بكل قيمها وبكل ايجابياتها وسلبياتها وبحلوها ومرها سواء رضينا أم أبينا. ويمكن لنا أن نرفض ذلك ونحمل السلّم بالعرض، ولكن ثمن الرفض سيكون غالياً ومكلفاً وفي الأخير سوف نرضخ. والرضوخ هنا لا يعني الاستسلام تحت مطارق القوة الخارقة، ولكن الرضوخ هنا يعني الاحتكام للواقعية السياسية، وتفهم التغيرات التي طرأت على العالم، وعدم سجن العقول في الماضي.

وهذه كلها أسباب كانت لمصلحة الشعب العراقي الذي ساقت له عوامل طبيعية وجغرافية هذه الثروة البترولية لكي تملأ جيوبه، وتحمي رؤوسه كذلك من سيوف الجلادين.

-٣-

فما هي فائدة العرب من القضاء على الارهاب في العراق؟ هناك حقيقة تاريخية وهي أن الارهاب الذي نشهده لو لم يوجد الآن لوجد في المستقبل القريب، نتيجة لعدة عوامل مجتمعة ومتضامنة منها أنظمة التعليم الديني على نحو خاص، ومنها معدلات البطالة المرتفعة وانتشار الأمية الأبجدية والثقافية وارتفاع معدلات الفساد السياسي والمالي المنتشر، وهي كلها أسباب لا ترى الأصولية لها حلاً إلا بالعنف وبالعنف في وجه من تعتقد أنه يحمي الأنظمة التي تمارس كل هذه الكبائر. والأصولية عندما اعتمدت العنف حلاً لهذه المشاكل، فهي من حيث لا تعلم أخذت بالإسلوب الشيوعي العنيف المعروف بالثورة الحمراء البلشفية. فلينين (١٨٧٠-١٩٢٤) يقول: "ليس هناك مشكلة واحدة تم حلها دون عنف". وماوتسي تونج (١٨٩٣-١٨٧٦) يقول: "كل شيوعي يعلم بأن القوة السياسية تخرج من فوهة البندقية"، و "إن تجارب التاريخ كتبت بالحديد والدم". فجاء غزو العراق كنذير للأنظمة العربية لكي تصلح من حالها، فإما اعتدلت وإما اعتزلت، كما قلنا في عنوان مقال سابق. وبدأ الاعتدال. فالانتخابات التي كانت معطلة أُجريت، وأصوات الإصلاح التي كانت مكتومة سُمعت، وأعلام المعارضة التي كانت مُنكسة رُفعت، والمناهج التي كانت مقدسة لا تمس ولا تُجس عُدلت. وأصبح بعض الحكام يسابقون الشعوب إلى الإصلاح خوفاً من أن يتكرر ما جرى في العراق. وهذه اجراءات لا يريدها الأصوليون ولا يريدها الارهابيون، ولم يكن يتصوروا في يوم من الأيام أن تحصل على هذا النحو من السرعة والاستجابة.

الارهاب كحقيقة قائمة كما هي الآن، لا قبل للعرب بمحاربته والقضاء عليه. انظروا ماذا يفعل الارهاب بقوة عظمى حالية مع قوة عظمى سابقة في العراق؟ فإذا كانت هناك قوتان عظميان سابقة ولاحقة تقاوم الارهاب وتريد الخلاص منه وهي التي دفعت الآن كل هذه الأموال الطائلة والدماء الغزيرة، وبعد مضي أكثر من عام لم تقض عليه، فما بال العرب بامكاناتهم المحدودة؟! حقاً إن المشكلة الكبرى ليست بالتدخل الأمريكي الآن في المنطقة، ولكن المشكلة الكبرى كانت فيما لو لم توجد أمريكا كقوة عظمى على وجه هذه الأرض كبوليس دولي قوي، وشديد البأس . وهذا ما قاله حرفياً الشيخ خالد محمد خالد المصلح الديني المصري غداة حرب الخليج , ١٩٩١

الارهاب القائم الآن ليس من صالح الدول العربية والشعوب العربية المحافظة والرأسمالية والاشتراكية - إن وجدت حتى الآن - ولا الجمهورية أو الملكية أو الأميرية، وليس من صالح أحد. والكل مجمع على القضاء عليه، ولكن لا قوة لديه، ولا وسائل من أجل القضاء عليه. وهو الذي هدد السلم الاجتماعي العربي والأمن القومي الاجتماعي ويريد الاستيلاء على السلطة بالقوة الغبية الساذجة، ويعيد الخلافة الإسلامية التي اسقطها اتاتورك ١٩٢٤ وهو حلم طفولي ساذج. والقضاء على الارهاب في العراق حيث يتجمع هناك ويتراكم يوماً بعد يوم هو استئصال للارهاب في العالم العربي كله. ودرس قاس لكل بؤر الارهاب الأخرى، ولكل الأنظمة التي تحميها.

لم يعرف العالم العربي بشاعة حكم الأصولية القومية إلا بعد القضاء على الأصولية القومية في العراق بعد التاسع من نيسان ,٢٠٠٣ وكان هذا الدرس موجهاً لكل الأصوليات القومية الحاكمة في العالم العربي. وتحاول الأصولية الدينية في العراق أن تحل محل الأصولية القومية. فليكن، ففي ذلك نهايتها. فالقضاء على الارهاب لا يعني القضاء على الأصولية الدينية التي تقف عائقاً في وجه الحداثة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالارهاب ليس له فكر ولا خطاب. لكن الأصولية الدينية لها خطابها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقضاء عليها لا يتم إلا باتاحة الفرصة أمامها لكي تتولى الحكم. نعم دعوها تحكم في عالم القرن الحادي والعشرين بمنطق القرن السابع الميلادي، وسوف تكون نهايتها في حكمها. ولكي تحكم لا بد من انتخابات ديمقراطية في العالم العربي. وحال اجراء انتخابات ديمقراطية في العالم العربي مائة بالمائة سوف تنجح الأصولية بأغلبية ساحقة. فدعوها تحكم وتكشف عوراتها. ولو تم ذلك في الجزائر على إثر انتخابات عام ١٩٩٠ لما حصل ما حصل من مذابح، ولتبين للناس مدى فشل الأصولية وتهافت خطابها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. فدعوا الأصولية تحكم كما حكمت إيران. ولتكن النتيجة كما هي في إيران الآن. وهذا ما قاله محمد عبد الباقي الهرماسي المفكر التونسي في كتاب (الديمقراطية في الشرق الأوسط: توضيح التحدي، ص٤٤) الذي صدر بالانجليزية عن (معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى). فنحن لن نتخطى مرحلة ما لم نمر بها، وإذا قفزنا عنها، فلا يعني أننا تجاوزناها. فلو لم تحكم النازية والفاشية والعسكرتاريا في المانيا وايطاليا واليابان لما عرف العالم مخاطر الديكتاتوريات على حقيقتها.

انبثاق جماعات عراقية للضغط السياسي لجنة لندن نموذجا

سيار الجميل

دعيت اثناء زيارتي لندن قبل اسبوعين الى لقاء عمل مع بعض الشخصيات العراقية من جماعة سياسية تسمي نفسها " لجنة دعم الديمقراطية في العراق " ويشكلها سياسيون محترفون ومثقفون متميزون واعلاميون عراقيون يقيمون في بريطانيا ويشاركهم البعض الاخر من العراقيين ممن ينتشرون في الشتات.. وكانت هذه اللجنة قد اصدرت في لندن يوم ١٧ سبتمبر المنصرم بيانا وقع عليه حوالي ١٢٠ من شخصيات العراق المعروفين بتكنوقراطيتهم العليا واستقلاليتهم السياسية. ولقد انبثقت هذه الجماعة أساسا من اجل رعاية العملية السياسية الديمقراطية في العراق الجديد من دون اي طموح الى نفوذ أو سلطة او جاه او مال او مصالح ومنافع مادية. وعليه، فهي تصنف في العرف الليبرالي اذن من جماعات الضغط، علما بأن هناك اليوم اكثر من جماعة عراقية تنتشر في هذا العالم تخطط لاصدار بيانات سياسية او لعقد ندوات خاصة ومؤتمرات عامة لدعم عملية الديمقراطية في العراق الجديد.. لقد كان لي اكثر من لقاء مع شخصيات من هذه الجماعة في الهيلتون لندن وجرت حوارات جد مهمة على اعقاب البيان الذي اصدرته والذي تطمح من خلاله إلى العمل على توسيع الدائرة من النشاط السياسي الفعال سواء بعقد الندوات او ممارسة الادوار على التراب الوطني العراقي خصوصا وان العراق مقبل لأول مرة بعد قرابة نصف قرن على الانتخابات العامة كجزء اساسي من العملية الديمقراطية في العراق خصوصا وفي تاريخ المنطقة كلها بشكل عام كما تؤكد وتشير كل دلالات التغيير والتحولات الجذرية.

وعليه، فأنني اعتقد بأن الايام القادمة حبلى باحداث تاريخية مؤثرة وانها ستتمخض من دون شك عن مشاركات سياسية من قبل عراقيي الخارج لدعم العملية السياسية في الداخل قاطبة من اجل تكوين العراق الجديد وبناء مؤسساته وخلق عناصره وتطوير احزابه في القرن الواحد والعشرين. وهنا اود القول بأن الحياة العربية تتعرف اليوم ولأول مرة على سيناريوهات العمل السياسي في اتاحة الممكنات الى حيز التنفيذ بعد ان عاشت قرابة خمسين سنة بعيدة كل البعد عن التطور الديمقراطي وعن تطور مجريات العملية السياسية..

كما يمكنني القول بأن نخب العراقيين تعرف لأول مرة نفسها متقدمة على غيرها من النخب السياسية العربية كجماعات ضغط مؤهلة سياسيا في مطلع هذا القرن لأداء مهامها من دون اي رقيب سياسي حكومي او اي رصد امني ووقائي - كما يسمونه -او متابعة جهاز مخابراتي عات. انني واثق كل الثقة بأن النخب السياسية العربية اليوم قاطبة لم تزل جميعها مقيدة تقييدا محكما وليس باستطاعتها حتى وهي منتشرة في الشتات ان تعمل سياسيا بصورة علنية ونشيطة من اجل اوطانها في الداخل. وعليه، فستكون متكتلات من الساسة والمثقفين العراقيين نموذجا فعالا في التغيير السياسي القادم ليس في العراق وحده حسب، بل سيمتد تأثيرهم على مجاميع من النخب العربية الفاعلة من اجل التغيير، وهذا لوحده كاف لأن تخشاه ليس الحكومات والادارات العربية اليوم، بل جملة من الاحزاب والتيارات السياسية وحتى التكتلات الاجتماعية والمؤسسات التقليدية القائمة حتى الان.

معنى جماعات الضغط

تتبلور جماعات الضغط Pressure Groups وانها بالاحرى جماعات المصالح العليا، وذلك من اجل ممارسة الضغط سواء على الدولة / الحكومة او على جماعات اخرى او حتى على احزاب ومنتديات.. وانشطتها علنية لا مفر منها حيث تضمن العملية الديمقراطية حرية التجمع. ولقد قدم كل من فرانك بيلي في معجم بلاكويل للعلوم السياسية ودي ترومان في كتاب " حكومات الضغط "، تصنيفا مهما لجماعات الضغط، اشهرها التقسيم بين الجماعات القطاعية التي تهتم بالمصالح المادية والجماعات الترويجية التي تهتم بالدعايات والجماعات التوليفية ، فالجماعات الاولى يشكلها الشركاء الاجتماعيون ورجال الاعمال ومنهم البنتهاميون في حين يشكل الجماعات الثانية الاعلاميون وجملة من الصحفيين ورجال الدعاية والمواقع والشعارات.. اما الجماعات الثالثة فهي التي يمثلها السياسيون والمثقفون المستقلون الذين يطمحون الى بناء توليفات البيت السياسي على اسس دستورية.

ان من ابرز انشطة جماعات الضغط في اي مكان في العالم سواء كانت في الداخل ام الخارج ممارسة استراتيجيات دائمة لتفعيل اجندة سياسية على المدى الطويل، ولكنها تمارس في الوقت نفسه عدة تكتيكات مرحلية في التسرب والتكيف في دواخل الحكومة او الاحزاب من اجل اهداف سياسية وطنية وتمارس شتى انواع الاقناع السياسي وخصوصا مع النشطاء في الاوسطا السياسية للاجتماع على اهداف معينة تتطلبها ظروف معينة، او للمشاركة في الضغط على مؤسسات بعينها من اجل تشريعات محددة او قرارات موحدة او جمع احزاب في تكتل معين او جمع تكتلات في تيار واضح.. الخ وتصلح هنا سياسة النفس الطويل وممارسات السلم والاقناع وفرص الحوار اذ لا ينفع العنف وادوات القسر.. اذ تتحول العملية برمتها الى التطرف وتفقد هذه الجماعات مكانتها في الضغط السياسي او الاقتصادي او الاعلامي او حتى الثقافي والاجتماعي.. ان الجماعات العراقية التي بدأت تمارس دورها في الضغط خليط من التصنيفات الثلاثة، اذ ظهرت اكثر من جماعة لرجال الاعمال ومنها مجلس العمل العراقي في (ابو ظبي) مثلا، وهناك اكثر من جماعة عراقية اعلامية تنتشر بمكوناتها في كل من اوروبا الغربية وامريكا الشمالية ويكفي ان نراقب الكم الهائل من مواقعها الالكترونية على الانترنيت.. وهناك اكثر من جماعة عراقية سياسية للضغط تنتشر ايضا في شتات هذا العالم، نذكر منها : جماعة لندن التي اتحدث عنها اليوم، والمنظمة الوطنية للمجتمع المدني وحقوق الانسان، والجماعة السياسية التي تتبلور الان بعد عدة اجتماعات لها في دبي من اجل بناء العراق الجديد.

أهداف جماعة لندن

لقد اطلعت - كما هو الحال عند غيري من المراقبين والمحللين - على أجندة هذه "الجماعة " المتميزة بفاعليتها وحركتها وانشطتها. ان من ابرز اهداف لجنة دعم الديمقراطية في العراق : اشراك كل العراقيين المقيمين في الخارج في الانتخابات القادمة واقناع العراقيين في الخارج للتصويت لمصلحة برنامج انتخابي ديمقراطي من اجل تأسيس دولة مدنية ديمقراطية تتحقق فيها فرص المساواة والحريات والعدالة الاجتماعية.. فضلا عن اقامة حوار واسع مع القوى السياسية في الداخل لتبني برنامج انتخابي ديمقراطي موحد من اجل خوض الانتخابات القادمة على اساسه. وتحاول هذه " الجماعة " ايضا ارساء اساليب وبرنامج عمل لها بعقد لقاءات وندوات للعراقيين في الشتات والاتصال بالديمقراطيين البريطانيين والبحث عن مصادر تمويل فضلا عن الاتصالات بكل العراقيين المقيمين في بريطانيا ليكونوا مشاركين في الانشطة المزمع تنفيذها، ثم العمل المشترك مع جماعات عراقية اخرى للضغط السياسي في اوروبا وامريكا والدول الاخرى من اجل التنسيق في المواقف والانشطة المشتركة والتأثير على هيئة الامم المتحدة لانجاح العملية السياسية واشراك الهيئة بالاشراف على عملية الاقتراع في الانتخابات المقبلة. ولكن ليكن معلوما بأن هذه " الجماعة " لا تمثل كل المغتربين العراقيين الموجودين في بريطانيا، اذ ان هناك جماعات اخرى لا تؤيد حتى بناء العراق الجديد وحججها في ذلك متنوعة فهي اما تنطلق ضد اي انشطة سياسية بحجة وجود الاحتلال ومن منطلقات قومية او دينية او طائفية او كما تسميها بالاسباب الوطنية !

التطلعات نحو المستقبل

لقد تفرّعت عن جماعة لندن لجان اتصال وعلاقات وإعلام لممارسة أنشطتها في الضغط السياسي على كل من الحكومة والأحزاب لخلق مناخ سياسي ملائم لتطوير الأساليب السياسية والأهداف المدنية في مشروع العراق الديمقراطي الجديد الذي يتفق عليه معظم العراقيين وخصوصا في بناء المجتمع المدني. لقد اتفق العشرات من الشخصيات العراقية الناشطة على ضرورة تأسيس حركة واسعة ومفتوحة لدعم افكار ومستلزمات ذلك عبر جسور الانتخابات الحرة والنزيهة، وخصوصا من خلال وحدة الديمقراطيين العراقيين تطلعا لتحقيق ما يلي :

١/ تأسيس دولة العدالة والمواطنة والحريات والضمانات الدستورية والتعددية وحقوق الانسان واستقلال القضاء والتداول السلمي للسلطة وحماية الاديان والطوائف وتحريم العنف واساليب الارهاب وحق التعبير وسبل الحوار والاحتكام لصناديق الاقتراع.

٢/ احترام حقوق الاكراد باقامة فيدرالية عراقية في اطار الدولة الموحدة وضمان حقوق كل القوميات والاقليات وتنمية العلاقات مع الجيران.

٣/ انهاء الرواسب الدكتاتورية باحتواء الاخطار واصلاح البيئة واعتماد الكفاءات ومكافحة الفساد واعادة تجنيس المهجرين وتصفية تركة العهد السابق واشاعة الحياة الديمقراطية والشراكة في صنع القرارات السياسية والمصيرية..

٤/ اطلاق وحماية فعاليات المجتمع المدني ومؤسساته وقطاعاته واشاعة ثقافة الحوار وتأمين حقوق الاختلاف وحرية الصحافة ..

٥/ اطلاق حرية الابداع والكتابة وتطوير البحث العلمي وتشجيع الانتاج الثقافي والانساني وتحصين الثقافات الوطنية بمواجهة التخريب والاخضاع والشمولية.

٦/ ترسيم الحقوق المتساوية للمرأة العراقية في تشريعات دستورية وتأمين مشاركتها في الحياة العراقية الجديدة.

واخيرا : ماذا نقول عن مدى نجاح او اخفاق التجربة ؟ يمكنني القول بأن هذه المجموعة لم تتشكل كتحالف سياسي ولم تنبثق كبديل عن اي طرف او اطار عراقي.. انها قامت من اجل تقريب القناعات حول القضايا الاساسية التي توجه عملية دمقرطة المجتمع العراقي وسبل التعجيل بها. نأمل في ان تكون نموذجا حيا واداة متطورة في العملية السياسية الجديدة التي بدأت في العراق. ولكن هل ستنجح مثل هذه الجماعات في مهامها ام سينالها الاخفاق في مسيرتها ؟ انني اعتقد بأن الطريق ليس سهلا ابدا خصوصا وان المجتمعات العربية لم تزل مقيدة بالاغلال فضلا عن ان الانسان لم يدرك بعد من خلال الوعي بالتحولات ان ثمة آليات يمكنه توظيفها في انشطته السياسية ولكن المجتمع سيقيد حركته كثيرا حتى خلق المناخ الملائم لمزاولة الحريات.. وان التحولات لا يمكن ان تخلق في ليلة وضحاها.. نأمل نجاح بناء العراق الجديد لمؤسساته وان يخرج حرا مستقلا باطوار التقدم من المحن التي ألمت به ويغدو مثلا تاريخيا رائعا في القرن الواحد والعشرين. وانني واثق من ان ثمة جماعات عراقية سياسية اخرى ستطرح اجندتها في الضغط على المجتمع السياسي العراقي ولتأخذ لها دورها في التحولات التي ستمر بها المنطقة على امتداد المرحلة التاريخية في المستقبل المنظور ! فهل سيتعلم العرب شيئا منها ؟ نأمل حدوث ذلك.